مما عرف به لوسلم من الاعتراض اصولها اي اصول اسماء العدد
التي يتفرع منها باقيها بالنقصان والزيادة والاضافة او
العطف لفظا او تقديرا واحاد الى عشرة حاد الى شرف المعزو
تقدمه في الخلقة ولكن فيه جعل المجد فرعا والمزيد اصلا وهو
قلب الموضوع وخلاف الموضوع مع انهم اولوا بالمونث كما سنوريا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفرع وتقييم يكرشيخنا
اي مخرزا عن قول الفتحات مع ثقل التركيب والجازيين يسكنوها
كان اصل المحذوف قول الحركات لم يصب في تقديم هذا كما انه يوهم
الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاسع وماية والوقف على الاول
اثنا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الا
حكام المختصة بها تركما كان على القياس فبدا من الثلاثة
فقال وثلاثة بغير تنوين لكونها علما للنقطها والجاز نوعها
مبتدا اليها اي منتهيا الى عشرة فان قيل لا امتداد في ثلاثة فلا
انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم امتداد صدر
الكلام على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى
الليل وانما الدخول في التمام القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق
قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزايد عليها فالامتداد والتمام
قطعيان فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لما لم الحكم الذي
هو عدم التمام القطعي ملابسا للتاء والمذكر اوفي العكس
اعتبار الجماعة ويبدو لي ان التاء والمونث فرقا بينهما والمذكر
تقدم بالشرف والزمان ووجه تذكر ما دون ثلثة ههنا وفيها
سيجيء شئ ولكن لو ذكر اعلما لوجود تغير واحد واحدة الى احد
عند التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واثنتان

عند

عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلاثة عشر والزايد عليها
الى تسعة عشر كابن للمذكر ابتاء للجزء الاول بحاله وحذف التا
من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو
كالكلمة بحذف احد عشر وتانيثان لما لزمنا الوسط لعدم مزيدها
وكانتا بدلين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتدا لا للتعويض كما تنا
لجواز اما حذف التاء من احد عشرة واثنا عشر فحملا على نظيره
وتبعيدا على نقيضه وثلثة عشرة الى تسع عشرة للمونث تحقيقا
لتمام المخالفة وباب نوع عشرين وهو ثمانية الفاظ استعملها فيهما
اي المذكر والمونث ويعطف العدد الاكثر الزايد على تسعة عشر
بعضها للعقود الثمانية على العدد الاقل بعضها للاحد الى التسعة من
غير تغيير حالة الافراد في التذكير والتانيث فتقول ثلاثة وعشرون
وثلث وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين وماية والف
ومايتان والفات مستعملات فيهما اي المذكر والمونث ولم
يذكر جمعها لعدم دلالته على عدد معين وهو المراد من اسما العدد
ولما لم يذكر بضعة والم يذكر التثنية ايضا كان اوجه لدلالة الاحاد في
المعزو عليه فيهما مع كونه قياسا وهو اي هذا العدد يريد ماية وملايين
بعكسه اي بعكس ما سبق في باب العطف يريد انه يعطف
الاقل فيه على الاكثر تقول ماية واحد وقد احسن المصرحيث قدم
قوله ولو كان اللفظ مذكرا كشخص دون المعدود وبان اريد المراد
مثلا او كانا ملابسين بالعكس بان كان اللفظ مونثا كنفس
والمعدود مذكرا بان اريد الرجل مثلا فالاحسن رعاية اي
رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جايزة تقول ثلثة
اشخص وارباع انفس وهو الاقيس والاكثر في كل منهم ويجوز ملاين